



مركز البيدر للدراسات والتخطيط  
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

# العلاقة بين مراكز الدراسات ومتخذ القرار السياسي

د. حيدر داخل الخزاعي



## مقدمة

تُعدُّ عملية اتخاذ القرار السياسي من العمليات المعقدة في النظم السياسية، إذ تتداخل فيها عوامل متعددة كالأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، فعملية صنع قرار سياسي ناضج بحاجة لدراسة دقيقة وتقع هذه الدراسات ضمن اختصاص مراكز الدراسات والبحوث فلا شك في أنها تلعب دوراً مهماً في تقديم رؤية موضوعية تساعد على اتخاذ قرارات دقيقة ومحسوبة قائمة على تحليل القضايا المعقدة وتقديم بدائل وحلول مبنية على دراسات علمية، مما يعزز من فاعلية السياسات العامة ويضمن تحقيق المصالح الوطنية.

إنَّ توصيات المراكز البحثية لا تكون معتمدة من قبل أصحاب القرار في بعض الأحيان، متأثرين بعوامل معينة كالتجربة الشخصية، أو يتعرضون لبعض الضغوط الداخلية والخارجية، أو يكونون تحت تأثير المصالح الشخصية، وهنا تبرز لدينا إشكالية مهمة حول مدى توافق رؤية مراكز الدراسات مع اجتهادات صانع القرار وكيف يتم التوفيق بين الرؤيتين؟

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التفاعل بين رؤية مراكز الدراسات واجتهادات منتخذ القرار، وتوضيح العلاقة بين الطرفين، وتأثير ذلك على فاعلية القرارات السياسية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مع دراسة واقع مراكز الدراسات في العراق والتحديات التي تعترض عملها وآليات التغلب على هذه التحديات للخروج بقرارات أكثر حكمة وواقعية.

## عملية اتخاذ القرار السياسي

عملية اتخاذ القرار السياسي هي سلسلة من الخطوات والتفاعلات التي يقوم

بها صانعو القرار لاختيار أفضل البدائل المتاحة لمواجهة مشكلة معينة تتضمن تحديد المشكلة أولاً، ثم البحث في البدائل المتاحة، واختيار البديل المناسب من بينها، وتنفيذه، وتأثر عملية صنع القرار السياسي بعوامل عدة داخلية وخارجية، كالعقيدة والقيم السياسية والاجتماعية والثقافية، وطبيعة النظام السياسي الذي ينظم عمل المؤسسات داخل الدولة، والموارد الطبيعية والثقافية والتفاعلات مع المجتمع الدولي، بالإضافة لذلك تتأثر عملية صنع القرار بطبيعة القيادة والخصائص الشخصية للقائد، والإعلام وتوجهات الرأي العام، وجماعات الضغط كالأحزاب والنقابات والشركات، كل هذه العوامل لها تأثير في عملية صنع القرار السياسي، لذلك برزت عدة نظريات لتفسير القرار السياسي أبرزها النظرية العقلانية التي تفترض أن صاحب القرار يتخذ قراراته بناءً على تحليل عقلائي ومنطقي، ونظرية المباريات وتركز على التفاعلات بين الأطراف المختلفة وصنع القرار بناءً على توقعات سلوك الآخرين، والنظرية البيروقراطية تدرس دور المؤسسات والبيروقراطية في عملية اتخاذ القرار، ونظرية المصلحة العامة التي تركز على أن القرارات السياسية هدفها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وليس فقط مصلحة صناع القرار أو الفئات المؤثرة، ونظرية النظم التي ترى أن العملية السياسية كنظام متكامل يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات، ونظرية السلوك التنظيمي وتهتم بدراسة دور المؤسسات في عملية اتخاذ القرار، وكيف تؤثر اللوائح والإجراءات الإدارية على النتائج السياسية، ونظرية التحليل النفسي وتهتم بدراسة الجوانب النفسية والشخصية لصناع القرار السياسي، كالقيم الشخصية، والضغوط النفسية، والمعتقدات التي تؤثر على قراراتهم.

إن اجتهادات متخذ القرار السياسي تُعدُّ عاملاً حاسماً في إدارة الأزمات التي يتعرض لها النظام السياسي ومؤسساته وتعتمد فاعلية هذه الاجتهادات على قدرته على قراءة الواقع، واستشراف المستقبل، واتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب وقد يعتمد متخذ القرار السياسي على مجموعة أدوات يمكن أن تساعد في اتخاذ القرار منها مراكز

الأبحاث والدراسات والاستشارات التي يحصل عليها من خلال الخبراء والمستشارين.

فاجتهاد متخذ القرار يعني مجموعة الآراء والأفكار التي يتبناها من له صلاحية إصدار الأوامر والتوجيهات مبنية على ما توصل إليه من خلال عملية تحليل المعلومات المتوفرة لديه ودراسة البدائل المتاحة، وتقدير المواقف، وتوقع النتائج المستقبلية، للوصول إلى أفضل الحلول الممكنة، وتعتمد عملية الاجتهاد هذه على عدة عوامل كالخبرة السياسية، والإحاطة، والحدس السياسي، والقدرة على إدارة الأزمات.

إن اجتهاد متخذ القرار محكوم بعدة عوامل منها طبيعة المعلومات المتوفرة من بيانات وإحصائيات والتقارير الواردة إليه وأدوات التحليل أي الطرق العلمية لتحليل المعلومات والخبرة الشخصية لصانع القرار والمبادئ والقيم التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي للدولة، ويمكن إيجاز أهم هذه العناصر بما يلي:

1. الوعي والإحاطة بالواقع وفهمه للواقع بما يمكنه من اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً.
2. الموازنة بين المصالح المختلفة على المستويين الداخلي و الخارجي.
3. المرونة ولقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والطارئة.
4. المخاطرة المحسوبة واتخاذ القرارات الجريئة عند الحاجة.
5. الرؤية المستقبلية وتقدير التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى.

وهذه القرارات التي يتخذها صاحب القرار يمكن تصنيفها بحسب نوع القرار، فهناك القرارات الاستراتيجية ويركز فيها متخذ القرار على الإجراءات ذات التأثير طويل المدى مثل السياسات الدفاعية أو الاقتصادية الكبرى، وقرارات تكتيكية يهدف من خلالها

إلى تحقيق أهداف آنية أو معالجة مشكلة مستجدة، وقرارات وقائية فقد يقوم متخذ القرار بإجراءات استباقية لتجنب أزمات من المحتمل وقوعها، وقرارات توافقية فيقوم بإصدار قرارات لتحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة للوصول إلى حلول وسطية ترضي الأطراف المختلفة.

وهناك مجموعة تحديات تواجه متخذ القرار أبرزها ندرة المعلومات فقد تكون البيانات غير مكتملة أو غير موثوقة، ويشكل ضيق وقت اتخاذ القرارات عنصرَ ضغطٍ على متخذ القرار فهناك قرارات تحتاج إلى سرعة خصوصاً في حالة الأزمات الطارئة، وتمثل الضغوط الداخلية والخارجية كالرأي العام أو القوى الدولية إحدى التحديات التي تواجه صانع القرار، كما تمثل الموافقة بين المصالح المتعارضة تحدياً مهماً يحتاج لدقة وحرفية في اتخاذ القرار للموافقة بين مصالح الأطراف المختلفة.

وقد تكون القرارات الصادرة من صاحب القرار في بعض الأحيان عرضة للتأثر بالعواطف الشخصية أو بخلفياته العائلية أو السياسية أو الطائفية أو يرضخ لضغط الرأي العام فقد يتأثر صانع القرار بتصاعد الضغوط الشعبية أو الحملات الإعلامية، مما يدفعه لاتخاذ قرارات سريعة وأحياناً يتم اتخاذ قرارات غير دقيقة تهدف إلى كسب رضا الشارع على حساب الكفاءة لمعالجة الأزمات الطارئة ففي أوقات الأزمات، تتصاعد العواطف والخوف، مما قد يؤدي إلى قرارات مرتجلة بدلاً من التفكير العقلاني.

وتترك القرارات التي يتخذها صانع القرار السياسي آثاراً مهمة على النظام السياسي فقد تسهم القرارات المدروسة والمبنية على رؤية تحليلية في تعزيز الاستقرار السياسي، بينما قد تؤدي القرارات المتسارعة أو غير المدروسة إلى اضطرابات وعدم استقرار كما تعزز القرارات التي تتوافق مع تطلعات الجمهور وتحقق مصالحهم من شرعية النظام السياسي ومصداقيته أمام الجمهور، كما إن القرارات المبنية على دراسات وبيانات دقيقة تسهم في

تمكين النظام السياسي من تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية.

### مراكز التفكير ومنتخذ القرار السياسي

مراكز التفكير أو ما يعرف بمراكز الدراسات هي مؤسسات أو كيانات متخصصة بإجراء الأبحاث والتحليلات في مجالات مختلفة بهدف تقديم المعرفة والإجابات حول القضايا المختلفة، السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية، الخ، وقد ترتبط هذه المراكز بمؤسسات حكومية، أو تكون مؤسسات غير حكومية.

تسهم مراكز الدراسات في تحليل القضايا المختلفة، من خلال أبحاث علمية وتحليلات معمقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية ومنهجية، ويمكن تلخيص دور مراكز الدراسات في صنع القرار بما يلي:

1. التحليل العلمي: تقوم مراكز الدراسات بتقديم أبحاث مبنية على أسس علمية دقيقة وتوفير معلومات تسهم في تحليل القضايا من زوايا متعددة بعيداً عن التحيز أو العواطف، وعليه تقوم المراكز بإعداد تقارير وتقديم توصيات واقعية قابلة للتنفيذ لصناع القرار وهذه التوصيات قائمة على تحليل علمي وواقعي.
2. تحليل البيانات: تقوم مراكز الدراسات بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالقضايا المختلفة، لتوفير معلومات دقيقة تساعد أصحاب القرار على فهم الوضع الحالي لاتخاذ القرارات المناسبة، وتوفر تنبؤات مستقبلية بالنتائج المحتملة لأي قرار لتجنب المخاطر غير المحسوبة.
3. دعم السياسة العامة: تلعب مراكز الدراسات دوراً مهماً في توجيه السياسات العامة من خلال تقديم تحليلات حول القوانين والأنظمة والسياسات المعمول بها، واقتراح تعديلات أو تغييرات قد تحسّن من فعالية هذه السياسات.

4. تقديم رؤى متعددة: توفر مراكز الدراسات وجهات نظر متنوعة حول القضايا المختلفة، مما يساعد صناع القرار على التوصل إلى حلول متوازنة تراعي جميع الجوانب والاهتمامات.

5. تنمية الوعي العام: تسهم مراكز الدراسات في رفع الوعي العام حول القضايا المهمة التي قد تؤثر على المجتمع من خلال نشر نتائج أبحاثها عبر وسائل الإعلام والمنشورات العامة الأمر الذي يساهم في تشكيل الرأي العام، مما يعزز الشفافية في صنع القرار السياسي.

6. دعم صناع القرار: تقيم بعض مراكز الدراسات ورش عمل وتدريبات لصناع القرار والمستشارين الحكوميين لتحسين مهاراتهم في تحليل البيانات وصنع القرار.

7. خلق بيئة علمية للنقاش: توفر مراكز الدراسات أجواءً للحوار والنقاش بين الباحثين، الخبراء المختصين، وصناع القرار حول مختلف القضايا، من خلال الورش والمؤتمرات التي تعقدتها مما يساهم في تعزيز الفهم الجماعي للمشاكل المطروحة.

إن مراكز الدراسات والتفكير كغيرها من المؤسسات تحكمها طبيعة النظام السياسي والتفاعلات التي تجري داخله فهي مؤسسات ذات تماس مباشر بصاحب القرار في الدولة، وتختلف توجهات أصحاب القرار في التعامل مع مراكز الدراسات ومخرجاتها، ففي الدول ذات النظم الفردية، قد يتم تجاهل ما تقدمه مراكز الدراسات خصوصاً في القضايا التي لا تصب في مصلحة القائمين على النظام السياسي كون هذه التوصيات تؤثر على مصالحهم أو تهددها، كما أن مراكز الدراسات قد تتعرض للتأثير السياسي فقد تمارس عليها ضغوط من الحكومة أو المؤسسات السياسية، وخاصة تلك المراكز التابعة للدولة أو تابعة لأحزاب

معينة أو الممولة منها، وهذا الأمر يؤثر على الاستقلالية العلمية التي يفترض أن تتمتع بها ويؤثر على حياديتها في الأبحاث والتوصيات التي تصدر عنها وهذا يشكل تحدياً لاستقلالية عملها.

إن تباين الآراء أحد التحديات التي تواجه علاقة المراكز بمنتخذ القرار فهناك منطلقات فكرية وأيدلوجية لكل مركز بحثي فقد تختلف توصيات مراكز الدراسات بناءً على هذه المنطلقات الفكرية أو تماشياً مع جهة تمويلها، مما يؤدي إلى اختلاف الآراء حول المشاكل المطروحة أمامها الأمر الذي يؤدي لإضعاف ثقة منتخذ القرار بهذه المراكز وما يصدر عنها، فبعض أصحاب القرار يشككون في حيادية بعض مراكز الأبحاث وبالتالي تضعف العلاقة بين الطرفين أما في النظم الديمقراطية والدول التي تؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المراكز فتجعل من هذه المراكز شريكاً لا غنى عنه في عملية صنع القرار. كونه يتمتع بالاستقلالية العلمية وتأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تصدرها هذه المراكز.

إن عملية التوازن بين اجتهاد صاحب القرار ورؤية مراكز الدراسات أمر بالغ الأهمية في عملية اتخاذ القرار السياسي خصوصاً في القضايا المهمة التي تمس نظام الدولة ومؤسساتها، فمنتخذ القرار قد يرى أنه يمتلك من الخبرة ما يؤهله لاتخاذ القرار المناسب فهو يرى أنه يملك المهارة الشخصية والخبرة السياسية فهو باطلاع مستمر على مجريات الأمور وخبايا السياسة وكونه في وسط هذا المعترك قد تبدو له الأمور أكثر وضوحاً ممن هم خارج هذه الدائرة خصوصاً في أوضاع الأزمات فهذه الإحاطة تمكنه من إدارة الأمور بالشكل الصحيح من وجهة نظره إلا أن الضغوط التي قد يتعرض لها منتخذ القرار من أطراف داخلية كالأحزاب أو ضغط الرأي العام أو الإعلام أو جماعات الضغط الخارجية كالضغوط الدولية وغيرها قد تؤثر في اتخاذ القرار، بخلاف مراكز الدراسات فهي لا تتعرض للضغوط التي يتعرض لها منتخذ القرار ولا تواجه التحديات التي تواجه منتخذ القرار

فهي خارج هذه الدائرة وهذا ما يمكّنها من دراسة المعلومات المقدمة إليها بشكل دقيق وتقديم تحليلات علمية دقيقة مجردة من الانفعالات ومبنية على رؤية موضوعية كما تقدم البدائل المتاحة لمتخذ القرار وتعطيه رؤية مستقبلية لما يمكن أن تؤول له الأمور فهي تعطي القائمين على النظام السياسي وأصحاب القرار رؤية شاملة تشمل حلول المشكلة والاتجاهات المستقبلية بعيداً عن الضغوط والتأثيرات التي قد يتعرض لها وتجعلها أكثر دقة ومهنية.

إن عملية التواصل المستمر بين متخذ القرار ومراكز الدراسات أمر مهم لتبادل الرؤى والأفكار وتحليل الواقع الأمر الذي يساعد على تحسين جودة القرارات المتخذة وتعزيز الفهم المشترك للمشاكل لوضع الحلول الممكنة فالدور الذي تلعبه مراكز الدراسات والأبحاث يمثل عاملاً مهماً في دعم صانعي القرار السياسي من خلال تقديم تحليلات موضوعية وتوصيات مبنية على أسس علمية لتحقيق التوازن بين رؤية هذه المراكز واجتهاد أصحاب القرار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية:

تعزيز التعاون: يُعدُّ إنشاء قنوات تواصل رسمية بين مراكز الأبحاث والجهات الحكومية أمراً ضرورياً لضمان تدفق المعلومات والأفكار بين الطرفين فتزويد المراكز بالبيانات اللازمة من مؤسسات الدولة يمكّنها من إجراء بحوث دقيقة وواقعية، فمشاركة الأفكار بين مراكز الدراسات وأصحاب القرار تسهم في تحقيق قرارات مهمة وفعالة ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعوة ممثلي المراكز للمشاركة في اللجان الاستشارية والاجتماعات الحكومية ذات الصلة وتعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

فلا بد إذن من تفعيل قنوات التواصل بين الطرفين من خلال إنشاء آليات فعالة لتبادل المعلومات والتوصيات بين المراكز البحثية والجهات الحكومية، وينبغي إشراك المراكز في دراسة الجدوى السياسية ووضع البرامج للأحزاب والإسهام في تحسين أداء النظام السياسي.

الموضوعية: يجب أن تحافظ مراكز الأبحاث على استقلاليتها العلمية لتقديم تحليلات غير متحيزة، مما يساهم في بناء جسور ثقة مع صانع القرار، فيجب إبعاد المراكز عن الصراعات السياسية وتوفير بيئة حيادية للعمل الأكاديمي.

توفير التمويل: يُعدُّ الدعم المالي ضرورياً لتمكين المراكز من إجراء بحوث تتمتع بالريادة والحياد العلمي دون الاعتماد على مصادر قد تؤثر على موضوعيتها لذا يترتب على أصحاب القرار في الدولة تخصيص مبالغ مالية لضمان استقلالية عمل هذه المراكز وعدم لجوئها لجهات دعم خارجية.

تقييم الأداء : إن وضع السياسات العامة لا يعني أنها لا تحتاج إلى مراجعة وإعادة دراسة وتقييم فاعليتها على أن دور مراكز الدراسات كما هو مهم في رسم هذه السياسات فهو مهم أيضاً في تقديم التغذية الراجعة لتحسين مخرجاتها.

التركيز على القضايا ذات الأولوية الوطنية: ينبغي للمراكز البحثية توجيه جهودها نحو دراسة القضايا الملحة التي تواجه البلاد، كقضايا الأمن، والاقتصاد، والتعليم، والصحة ..الخ، وتقديم حلول واقعية مبنية على دراسات علمية.

قد يحصل في بعض الأحيان تباين ما بين الاجتهادات الفردية لمنتخذ القرار والتوصيات التي تقدمها مراكز الدراسات، ويمكن تحقيق حالة توازن بينهما من خلال فهم دور كل منهما والعمل سوياً لتحقيق نتائج فعالة.

إن عملية التوازن يمكن أن تتحقق من خلال التفاعل والتكامل فإذا ما حصل التفاعل بين اجتهادات منتخذ القرار والرؤية التي تطرحها مراكز الدراسات كان ممكناً لمنتخذ القرار أن يستفيد من التحليلات المقدمة من المراكز.

## مراكز التفكير العراقية بعد عام 2003

تُعدُّ مراكز التفكير من أبرز المؤشرات على تطور الأمم وتقدمها، حيث تسهم في تقديم المشورة والنصح لصانعي القرار في مختلف المجالات، السياسية، والاقتصادية، والأمنية.. الخ، وشهد العراق بعد 2003 تأسيس عدد من مراكز الأبحاث التي تهتم بدراسة القضايا المهمة على الساحة العراقية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على الواقع العراقي وتقديم توصيات لأصحاب القرار إلا أن العلاقة بين هذه المراكز وأصحاب القرار لا تزال ضعيفة، إذ يعتمد كثير من المسؤولين على توجهاتهم السياسية أو العقائدية في اتخاذ القرارات، وذلك مما أدى ويؤدي لصدور قرارات قد لا تكون فعالة في حل المشاكل التي يعاني منها العراق، أو قد تكون لها نتائج سلبية أو عكسية على النظام السياسي، فعمل مراكز الدراسات في العراق يحتاج لعملية تأطير وتفعيل كي تأخذ دورها في رسم وبناء السياسة العامة في البلد بالشكل الصحيح.

إن العلاقة بين مراكز الأبحاث ومتخذي القرار السياسي في العراق تتسم بالتباين والتفاوت، وتعتمد هذه العلاقة بشكل كبير على البيئة السياسية، فالقرار السياسي قبل العام 2003 كان يخضع لتقديرات صاحب القرار واجتهاداته وإن قدمت له بعض الرؤى والأفكار فإن قناعة صاحب القرار هي التي تقدم، وبعد تغيير النظام السياسي في العام 2003 تأخر إنشاء مراكز للدراسات ولم نشهد ظهورها إلا بعد مرور عدة سنوات إلا أنها بدأت في الآونة الأخيرة بالتأثير في عملية صنع القرار وهذا التأثير وإن كان محدوداً فإنه يمكن أن يتوسع في المستقبل، ويمكن تلخيص هذه العلاقة بما يلي:

1. الاستشارة: إن مهمة مراكز الدراسات تقديم دراسات وتحليلات حول المشاكل والقضايا التي تعترض النظام السياسي بمختلف الجوانب، ونجد خلال هذه الفترة المسؤولين وأصحاب القرار يستمعون لرؤى وتحليلات بعض مراكز الدراسات لكن هذه الاستشارات محدودة.

2. محدودية التأثير: إن وجود مراكز أبحاث بدأ بالظهور على الساحة العلمية في العراق بشكل تدريجي، فضعف الثقافة المؤسسية في الاعتماد على البحث العلمي كمرجع رئيس لصنع القرار أبقى تأثيرها على القرارات السياسية محدوداً كون صاحب القرار يعتمد الرؤية الحزبية في قراراته أو يخضع لضغوط سياسية.

3. غياب التنسيق: لا توجد آليات واضحة تلزم أصحاب القرار بالتعاون مع مراكز الدراسات لصنع القرارات فغالباً ما تُتخذ بناءً على اجتهادات فردية أو توافقات سياسية، بعيداً عن رؤية مراكز الأبحاث والتوصيات المقدمة من قبلها.

4. الاستقطاب السياسي: بعض مراكز الأبحاث في العراق تتبع جهات أو أحزاب سياسية معينة قد تتدخل في عملها الأمر الذي يفقدها الاستقلالية والموضوعية العلمية، فهذا الارتباط السياسي يقلل من مصداقية مخرجاتها لدى صناع القرار.

في ظل الأزمات التي يعاني منها العراق هناك حاجة ماسة لتطوير عمل مراكز الدراسات والاهتمام بها كي ترشد القائمين على إدارة البلاد في اتخاذ قرارات صحيحة وناجحة تنهض بالواقع العراقي الذي يعاني من كثير من المشاكل التي بحاجة لوضع حلول واقعية وفعالة وهناك عدة تحديات تعترض عمل مراكز الدراسات في العراق منها:

قلة المراكز البحثية الرصينة: فالعراق جديد عهد بهذا النوع من المراكز فهي وإن كان لها وجود قبل تغيير النظام السياسي في 2003 لكنها كانت محدود جداً وتابعة لمؤسسات حكومية أما اليوم فهناك مراكز خاصة غير تابعة للجهات الحكومية لكنها ليست بالعدد المطلوب إذا ما قيست بحجم المشاكل التي يعاني منها العراق وبخاصة المراكز التي تتميز بالحيادية والتجرد العلمي.

نقص التخصص: العراق بحاجة إلى مراكز متخصصة إذ إن هناك قطاعات كثيرة تعاني من المشاكل كالقطاع الأمني والقطاع الاقتصادي والثقافي والسياحي والعلمي... الخ

كلها بحاجة إلى مراكز متخصصة يعمل فيها باحثون متخصصون في مجال عملهم وإن التخصصات الموجودة في هذه المراكز حالياً هي تخصصات عامة فالمراكز فيها أقسام رئيسة ويوجد داخل هذه الأقسام تخصصات فرعية قد تكون هامشية أو لا توجد في بعضها أصلاً فكثير من المراكز الموجودة تفتقر إلى التخصص في القضايا المهمة، لذا يجد أصحاب القرار نقصاً في المعلومات والدراسات التي تخص هذه القطاعات وتعالج مشاكلها.

ضعف الدعم: إن الدولة العراقية لم تول اهتماماً كافياً بمراكز الدراسات وتعاني هذه المراكز من نقص الدعم المادي والمعنوي من الدولة، مما دفع بعضها للاعتماد على تمويل جهات خارجية وهذا ما قد يؤثر على حياديتها.

الأوضاع غير المستقرة: الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة تمثل إحدى أبرز التحديات التي تؤثر على حرية مراكز الدراسات والتي قد تمنعها من طرح بعض القضايا الحساسة خوفاً من التبعات التي قد تحصل جراء طرحها لبعض الملفات التي تسبب حساسية بعض الجهات والأحزاب.

ضعف التواصل مع صاحب القرار: اعتاد المسؤولون أن يتخذوا قراراتهم بناء على رؤيتهم واجتهادهم الشخصي فثقافة الاسترشاد بتوصيات مراكز الدراسات ثقافة جديدة على المسؤول العراقي.

الفساد المالي والإداري: وهذا يمثل تحدياً قوياً أمام عمل المراكز فقد لا يتم تزويد المراكز بالإحصائيات الدقيقة أو تضليلها وبالتالي تكون الرؤية غير واضحة أمامها كما أن بعض القضايا التي تحتاج لمعالجات قد تتعلق بالكشف أو التطرق لقضايا فساد مالي أو إداري يضر بمصلحة أشخاص أو أحزاب معينة وقد يتسبب ذلك في إحجام الباحثين عن التطرق لهكذا قضايا بداعي الخوف .

إن نجاح مراكز الدراسات والبحوث في العراق بالتأثير في عملية صنع القرار السياسي

العراقي أمر ليس بالسهل ويعتمد على مجموعة من العوامل منها استقلالية هذه المراكز وحيادها العلمي فكلما كانت مراكز الدراسات بعيدة عن التوجهات والطائفية والحزبية، كانت أكثر مصداقية وتأثيراً خصوصاً مع اعتمادها على الكفاءة العلمية والخبرات البحثية وجودة الأبحاث والدراسات الصادرة عنها، وملاءمتها للواقع العراقي، بطرح معالجات للمشاكل التي يعاني منها النظام السياسي في العراق فهذا الشيء يؤثر بشكل كبير على فعاليتها ويجعلها أكثر شفافية ووضوحاً ويمكّنها من التواصل مع أصحاب القرار في النظام السياسي العراقي خصوصاً إذا توفرت الرغبة لدى أصحاب القرار بالاستفادة من خبرات هذه المراكز خصوصاً بعد تجربة الأخطاء المتراكمة والأزمات التي مر بها النظام السياسي الحالي، ما يجعل من عملية التواصل والتأثير ممكنة لحاجة المسؤولين إلى حلول للخروج من الأزمات التي يمر بها النظام السياسي.

### الخاتمة

إن مراكز الدراسات والتفكير كتجربة جديدة في العراق تحتاج بعض الوقت لكسب ثقة أصحاب القرار وإثبات مصداقيتها وحياديتها من خلال الموضوعية والواقعية فيما تطرحه من دراسات فلا بد من العمل على إنشاء آليات تعاون مع أصحاب القرار، بما يضمن تبادل المعلومات وتوظيف الأبحاث في صناعة قرارات واقعية وفعالة، فمشاركة الأفكار بين مراكز الدراسات وأصحاب القرار في المؤسسات من خلال دعوة ممثلي المراكز للمشاركة في اللجان الاستشارية والاجتماعات الحكومية، تضمن إشراك المراكز في دراسة الجدوى السياسية ووضع البرامج للأحزاب وتفعيل قنوات التواصل من خلال إنشاء آليات فعّالة لتبادل المعلومات والتوصيات بين المراكز البحثية والجهات الحكومية والتركيز على القضايا ذات الأولوية الوطنية بتوجيه مراكز الدراسات نحو دراسة القضايا الملحة التي تواجه البلاد، مثل الأمن، والاقتصاد، والتعليم، والصحة... الخ وتقديم حلول واقعية مبنية على دراسات علمية من شأنها وضع حلول ناجعة لهذه المشاكل.

ويمكن لمراكز الأبحاث أن تكون أداة فعالة لدعم استقرار النظام السياسي من خلال تقديم حلول لمشاكل النظام السياسي إذا ما تم التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة وتجاوز العقبات السياسية والإدارية التي تواجهها ويكون ذلك من خلال إنشاء قنوات تواصل بينهم حتى تكون القرارات المتخذة أكثر فاعلية وجودة، وتسهيل عملية وصول مراكز الدراسات للمعلومات من خلال وضع آليات تضمن توفير البيانات والإحصاءات للباحثين المطلوبة لإنجاز عملهم.

كما لا بد من تعزيز البيئة الاستقلالية لمراكز الدراسات وإصدار تشريعات تنظم عمل مراكز الدراسات وحمايتها من التدخلات السياسية لضمان موضوعية وحيادية أبحاثها وتوصياتها وتوفير المستلزمات التي تدعم عملها من أمور مالية وإدارية وغيرها، ومنحها الاستقلالية العلمية، ودعمها معنوياً فعلى الحكومة والمؤسسات المعنية تقديم الدعم اللازم لضمان استمرارية عمل هذه المراكز بفاعلية.

إن تفعيل التعاون بين مراكز الدراسات ومجلس النواب العراقي يسهم في إصدار تشريعات تعالج المشاكل بشكل دقيق وبواقعية أكبر ورسم سياسية تشريعية ناجحة من خلال استشارتها عند مناقشة السياسات والقوانين، كما تتجلى أهمية إشراك مراكز الدراسات في رسم ومتابعة السياسات العامة للحكومة حتى يتم تشخيص مواضع الخلل ووضع الحلول اللازمة لها والتأكد من مدى نجاعة هذه الحلول من خلال عمليات المراجعة والمتابعة، كل ذلك سيسهم في رفع مستوى مخرجات النظام السياسي.

من خلال ما تقدم يمكن لمراكز الدراسات في العراق أن تلعب دوراً أكثر فعالية في صياغة السياسات العامة والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي.

## المراجع الأساسية

- 1- د. أحمد عدنان الميالي، مراكز الأبحاث في العراق بين الواقع والطموح، شبكة النبا المعلوماتية،  
<https://annabaa.org>
- 2- أميرة مصطفى، اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية المركز الديمقراطي العربي،  
<https://democraticac.de>.
- 3- حميداني سليم، القرار السياسي بدلالة شخصية صانع القرار، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الخامس .
- 4- زنوده منى، تحليل صنع القرار من منظور العقائد السياسية، مجلة المفكر العدد الرابع عشر.
- 5- صفوت جبر، الثبات الانفعالي والالتزان النفسي لصانع القرار، محاكاة لسمات (شخصية الرئيس السيسي)، مركز السياسة العالمية،  
<https://worldpolicyhub.com/ar>
- 6- د. سعدي الإبراهيم، مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء،  
<https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq>
- 7- د. فلاح مبارك بردان، أهمية مراكز الدراسات الاستراتيجية في صناعة القرار في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة الأنبار،  
<https://www.uoanbar.edu.iq>
- 8- د. عبدالله الفكي البشير مراكز البحث العلمي أهميتها أدوارها، ووجهة نظره لبعض القضايا الراهنة، منصة براكسس،  
<https://praxis-platform.com>
- 9- علي حسين حيدر، توجيه القرار السياسي العراقي، دراسة في دور خبراء المراكز

البحثية،مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد الثاني العدد12.

10- علاء عريبي غانم، مشاركة مراكز البحوث والدراسات في صناعة القرار، المركز

الديمقراطي العربي <https://worldpolicyhub.com>

11- عبد الإله بن سعود السعدون،أهمية مراكز الدراسات الاستراتيجية في القرار

السياسي،صحيفة الجزيرة، <https://www.al-jazirah.com>

12- مراكز الدراسات والأبحاث ودورها في صناعة القرار السياسي، <https://www.elsiyasaonline.com>

<https://www.elsiyasaonline.com>

13- د. محمد الساعدي، واقع مراكز الدراسات في صنع القرار، بين الضرورة

الاستراتيجية و تحديات المستقبل،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،<https://www.alnahrain.iq>

<https://www.alnahrain.iq>

14- محمد أيمن سيف الدين،تأثير الفكر والمراكز البحثية في صناعة السياسة

الخارجية للدولة، مقاربات للتنمية السياسية،<https://mukarbat.org>

15- د. هزار إسماعيل، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار وإعداد السياسات العامة،

جملة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3.

## هوية البحث

اسم الباحث: د. حيدر داخل الخزاعي - باحث وأكاديمي

عنوان البحث: العلاقة بين مراكز الدراسات ومتخذ القرار السياسي

تأريخ النشر: آذار - مارس 2025

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)